منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

آليات مواجهة تحديات التمويل لقطاع الصناعات الإبداعية في مصر والوطن العربي

الاقتصاد التشاركي نموذجًا

طاهرة طارق

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

آليات مواجهة تحديات التمويل لقطاع الصناعات الإبداعية في مصر والوطن العربي

الاقتصاد التشاركي نموذجًا

ورقة سياسات

طاهرة طارق

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

في ظل تطور مفهوم الصناعات الإبداعية، وتزايد حجم مساهمته في الاقتصاد العالمي، وفي ظل التحديات المتعددة التي تواجه هذا القطاع في الوطن العربي والذي يتمثل أعظمها في آليات التمويل، خاصة مع التقلص الشديد للموازنات المخصصة لقطاع الثقافة والفنون بشكل أساسي مقارنة بباقي القطاعات، بالإضافة أيضًا إلى بعض التحديات الأخرى التي تواجه هذا القطاع في بعض الدول كمصر مثلًا، والتي تتمثل في التشريعات، والحوكمة المنظمة لآليات اقتصاد هذا القطاع، كان لا بد من اللجوء إلى بدائل، والتي من شأنها مواكبة التطور السريع لهذا القطاع، بالشكل الذي يتناسب مع سرعة تطور حوكمة آليات اقتصاده وتمويله، وقد أدى التطور التكنولوجي أيضًا إلى المساهمة في إيجاد بدائل وخلق آليات قائمة على التشاركية بدلًا من التنافسية، والتي خلقت لنا نمطًا جديدًا من الاقتصاد، وهو الاقتصاد التشاركي

في هذه الورقة، سنسلط الضوء على قطاع الصناعات الإبداعية في الوطن العربي وخاصة مصر، ويشمل ذلك تعريف هذا القطاع، وأهم التشريعات والسياسات المنظمة له، وآليات ومصادر التمويل، وأهم التحديات التي تواجهه، ومن ثَم كيف استطاع هذا القطاع الاستفادة من الاقتصاد التشاركي، لتطوير آليات تمويله ومواجهة التحديات التي تواجهه

في البداية، يجب أن نعرف ما هو الاقتصاد الإبداعي، وما هي الصناعات الإبداعية.

بدأ الترويج لمفهوم «الاقتصاد الإبداعي» من قِبل الكاتب البريطاني «جون هوكنز» في عام 2001، وأطلقه على 15 نشاطًا تشمل مجالات متنوعة، تبدأ بالفنون، وتمتد لتشمل مجالات العلم والتكنولوجيا

ولكن المفهوم تبلور بشكل أفضل خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريره الصادر عام 2008 حول تقييم الاقتصاد الإبداعي على مستوى العالم، إلى أن الاقتصاد الإبداعي هو ذلك النمط من النشاط الاقتصادي الذي يقوم على استغلال الأصول الإبداعية التي يمكن أن تولّد النمو الاقتصادي، وتقود إلى التنمية الاقتصادية.

كما عرَّف (الأونكتاد) الصناعات الإبداعية بأنها تلك السلع والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكري كمدخلات أولية، والتي تشمل 4 مجموعات: التراث، والفنون، ووسائل الإعلام، والإبداعات الوظيفية، على النحو التالي

التراث: بفرعيه، اللامادي والذي يتضمن أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفنون، والحرف اليدوية، والمهرجانات، والاحتفالات). والتراث المادي والذي يشمل المواقع الثقافية، وتضم (المواقع الأثرية، والمتاحف، والمكتبات، والمعارض)

الفنون: وتشمل مجموعة الصناعات الإبداعية القائمة على الفن والثقافة، وتشمل هذه المجموعة الفنون البصرية، وتضم: (الرسم، والنحت، والتصوير الفوتوغرافي، والتحف). والفنون المسرحية، وتشمل: (الموسيقى، والمسرح، والأوبرا، والسيرك)

وسائل الإعلام: تغطي مجموعتين فرعيتين من وسائل الإعلام التي تنتج المحتوى الإبداعي بهدف التواصل مع جمهور كبير. والمجموعة الأولى هي النشر والوسائط المطبوعة، وتضم: (الكتب، والصحافة، وغيرها من المطبوعات). أما الثانية وهي الوسائل السمعية والبصرية، فتشمل: (الأفلام، والتلفزيون، والإذاعة)

الإبداعات الوظيفية: تضم الصناعات الموجهة نحو خلق السلع والخدمات، والتي تحددها أذواق المستهلكين وديناميكية الأسواق العالمية. وهذه المجموعة تنقسم إلى ثلاث مجموعات فرعية أخرى: الأولى هي التصميم، وتضم (الرسم، والأزياء، والمجوهرات، ولعب الأطفال). والثانية وسائل الإعلام الجديدة، وتشمل: (البرمجيات، وألعاب الفيديو، والمحتوى الإبداعي الرقمي). والمجموعة الفرعية الثالثة هي الخدمات الإبداعية، وتضم: (الخدمات المعمارية، والإعلان، والخدمات الثقافية والترفيهية، وفي بعض الأحيان الأبحاث الإبداعية).[1]

والواقع أن القطاعات الثقافية والإبداعية تسهم إسهامًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي. فالقطاع الثقافي يمثل 3.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين يقدر الأونكتاد أن السلع الإبداعية والخدمات الإبداعية شكلتا في عام 2020 نسبة 3 و21 في المئة من إجمالي صادرات السلع والخدمات، على التوالي. وإضافة إلى ذلك، توفر الصناعات الثقافية والإبداعية 6.2 في المئة من جميع فرص العمل، وتوظف عددًا أكبر من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتولد ما يقرب من 50 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. ويعزز الاقتصاد الإبداعي الإدماج الاجتماعي والتنوع الثقافي والتنمية. وتجعل هذه العوامل من القطاعات الإبداعية مجالات حاسمة لتحقيق خطة عام 2030.[2]

أما عن الوضع في مصر، فتشكل الصناعات الإبداعية رافدًا مهمًّا في الاقتصاد المصري، حيث أشار تقرير الأونكتاد عام 2018 إلى

أن الصناعات الإبداعية ساهمت بنحو مليار دولار من إجمالي الصادرات المصرية منذ عام 2009 إلى عام 2015، كما تمتلك مصر أعلى مستوى من صادرات الصناعات الثقافية والإبداعية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا.[3]

وعلى الرغم من وعي عديد من الحكومات بأهمية الاقتصاد الإبداعي، والصناعات الإبداعية، وإعطائها أولوية في سياستهم كرؤية مصر 2030، فإن الواقع مختلف، ويواجه قطاع كبير من الصناعات الإبداعية عديدًا من التحديات في وطننا العربي، وتتمثل أهم هذه التحديات في السياسات والحوكمة الخاصة بهذا القطاع، والتي تمددت إلى التشريعات والتمويل، اللذين يمثلان العمودين الرئيسيين في حوكمة الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية في وطننا العربي

وإذا اختلفت الدول العربية فيما بينها حول تحدي التشريعات المنظمة للصناعات الإبداعية، فإنها لن تختلف كثيرًا فيما بينها حول تحدي التمويلات، باعتباره -أخيرًا- تحديًا عالميًا وليس عربيًا فقط

فإذا تأملنا الوضع في مصر، فسنجد أن موازنة وزارة الثقافة والجهات التابعة لها تندرج ضمن قطاع الشباب والثقافة والشؤون الدينية وفقًا للتقسيم الوظيفي للموازنة العامة للدولة. ويعتمد البناء المالي لوزارة الثقافة علي أربعة مرتكزات: الميزانية العامة للدولة والتي تحدد مخصصاته المالية، والصناديق الخاصة كصندوق التنمية الثقافية، والاتفاقيات والبرامج الخارجية والتي تتم عن طريق قطاع العلاقات الثقافية الخارجية، والموارد الذاتية الناتجة عن نشاط الهيئات المختلفة بالوزارة

ويُخصص للثقافة نحو 6.7% في المتوسط من إنفاق قطاع الشباب والثقافة والشؤون الدينية خلال الفترة (2008م/2009م-2014م/2015م)، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 7.5% في موازنة 2009م/2010م وانخفضت إلى 5.4% في موازنة 2014م/2015م، وبصورة عامة، تتراوح موازنة وزارة الثقافة والجهات التابعة لها حول 0.2% من إجمالي الموازنة العامة للدولة، حيث تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 0.19% في العام المالي 2014م/2015م وحققت أعلى نسبة لها في العام المالي 2009م/2010م، وبلغت 0.30% وبصفة عامة يلاحظ أن نصيب موازنة الثقافة من الموازنة العامة في مصر (0.3%) تقل عن مثيلتها في بعض الدول العربية مثل تونس (0.74%) والجزائر (1.11%) وذلك في عام 2009م/ 2010م. وكذلك عام 2010م/2011م حيث بلغ نصيب موازنة الثقافة في مصر(0.2%) وهو ما يقل عن دول عربية كتونس (0.7%) والجزائر (0.8%) ويقارب المغرب (0.2%)، وكذلك في عام 2011م/2012م حيث بلغ نصيب موازنة الثقافة في تونس (0.8%) والجزائر (1.29%) ونفس النسبة للمغرب ومصر (0.2%).[4]

يتضح من الأرقام السابقة ضآلة المخصصات المالية للقطاع الثقافي والفني، خاصة في مصر، وهنا نتحدث فقط عن القطاع الحكومي المتمثل في وزارة الثقافة والجهات التابعة لها، دون الخوض في تفاصيل تقسيم هذه المخصصات، والتي يذهب أكثر من 70% منها في الأجور، -وفقًا لتصريح وزيرة الثقافة السابقة د. إيناس عبدالدايم- والأجزاء الأخرى بين البنى التحتية، وأقلها هي الأنشطة، ليتضح حجم أزمة التمويل التي يعاني منها قطاع الإنتاج الفني في مصر، والذي يعد جزءًا أساسيًا في مجال الصناعات الإبداعية.

وإذا قمنا بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه بعض قطاعات الصناعات الإبداعية في القطاع الخاص، فسنجد أن ارتفاع ضرائب الملاهي مثلًا والتي يتم تطبيقها على الحفلات والأفلام وغيرها، أدى إلى زيادة الأسعار التي لا تتناسب مع مستوى دخل الفرد خاصة مع زيادة معدلات التضخم وتأزم الوضع الاقتصادي، وهو ما يؤثر في دائرة الإنتاج بشكل عام

على صعيد آخر، نجد أن هناك تحديات مختلفة نسبيًا تتنوع بين بيئية واقتصادية تواجه قطاعًا كالنشر مثلًا، مع ارتفاع أسعار الورق، والتوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى ظهور بدائل تكنولوجية كالكاندل وغيرها، وهو ما مثّل تحديًا في البداية، ولكن العديد من العاملين حولوا هذا التحدي إلى فرصة، أعادت تشكيل السوق وآلياته واقتصادياته، حيث ظهر ما يسمى بالاقتصاد التشاركي

وقبل البدء في عرض ومناقشة النماذج، دعونا نتعرف على هذا المفهوم وأهم سماته.

ما المقصود بالاقتصاد التشاركي؟

الاقتصاد التشاركي هو نموذج اقتصادي يعتمد على المشاركة والتبادل بين الأفراد والمجتمعات، بدلًا من الملكية الفردية التقليدية. في هذا النموذج، يتم تقاسم الموارد والخدمات والخبرات، ما يؤدي إلى خلق قيمة اقتصادية واجتماعية جديدة. يمكن تشبيهه بـ»اقتصاد السوق» التقليدي، ولكن بدلًا من التركيز في المنافسة، يركز الاقتصاد التشاركي على التعاون والمشاركة، وتتمثل أهم سماته في الآتي

المشاركة والتعاون: حيث يتم تقاسم الموارد والخدمات والخبرات بين الأفراد والمجتمعات، عن طريق التعاون لتحقيق أهداف مشتركة

الوصول إلى الموارد: عن طريق توفير إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد والخدمات التي قد لا تكون متاحة للجميع في ظل النموذج الاقتصادي التقليدي

التكنولوجيا: تعتمد عديد من منصات الاقتصاد التشاركي على التكنولوجيا لتسهيل الاتصال والتبادل بين الأفراد.

وهناك ثلاثة فئات يتحدد عليها نماذج الاقتصاد التشاركي:

الوصول إلى المنتجات والخدمات دون الحاجة إلى امتلاك الأصول الأساسية وتقاسم الأصول الإنتاجية.

إعادة تخصيص وتدوير البضائع أو ما يسمى بالسلع المعمرة.

تبادل الأصول غير الملموسة والخدمات بين الأفراد بعضهم مع بعض، أو بينهم وبين المؤسسات.[5]

وعلى الرغم من شيوع هذا النموذج في عديد من المجالات كالسكن، مثل منصة Airbnb، والنقل مثل Uber، والتعليم مثل UDEMY، فإنه ما زال غير شائع كنموذج متكامل في مجال الصناعات الإبداعية، وخاصة في الوطن العربي. إذ أن معظم المنصات التي تعمل في مجال الفنون –بشكل أخص كأحد أشكال الصناعات الإبداعية ومرتكز موضوعنا- ما زالت مقتصرة على فكرة توفير منصات للتسويق الإلكتروني الذاتي، خاصة لمنتجات الحرف التقليدية

يمكننا أيضًا من خلال تأمل النماذج الموجودة، رصد بعض التقاطعات، فمثلًا استخدام بعض المؤلفين الموسيقيين للمنصات العامة للتسويق لمقطوعات موسيقية أو مؤثرات صوتية، أو تصميمات فنية، فسنجد أن هناك مساحات تقاطعية يتم فيها استخدام المنصات التي تمثل نماذج اقتصاد تشاركي في مجال الصناعات الإبداعية، ولكن ليست نماذج عربية، أو متخصصة في مجال الصناعات الإبداعية بشكل مباشر

ولكن، هناك بعض النماذج التي قد تكون اقتربت من تحقيق هذا النموذج خصوصًا في مجال النشر، ومنها منصة «كتبنا» وهي التي سنقوم بإطلاق الضوء عليها في السطور التالية

«كتبنا» هي أول منصة نشر شخصي Self-Publishing في مصر والعالم العربي، حيث يمكن للناشر من خلالها نشر كتابه والترويج له وبيعه والوصول إلى القارئ مباشرة دون الحاجة إلى اوجود وسيط (مثل دار النشر). المنصة تعتمد على موقع وتطبيق للهواتف الذكية والحواسب اللوحية، حيث يمكن للمؤلف تقديم عمله، الذي يتوافر فورًا للقراء، حيث يمكنهم تحميله وقراءته

أما بالنسبة إلى القراء، ف»كتبنا» توفر تشكيلة غنية من الكتب الإلكترونية في جميع المجالات، هناك كتب مجانية، وهناك كتب أخرى يمكنك شراؤها بسعر زهيد (أي كتاب يتم طرحه أولًا بشكل مجاني، وبمجرد أن يتم تحميله 25 مرة يصبح ثمنه 5 جنيهات، وبمجرد أن يستكمل 100 مرة تحميل يصير ثمنه 10 جنيهات، ولا يزيد عن ذلك فيما بعد)، ويمكن للقارئ الشراء عبر وسائل دفع مختلفة (كروت الائتمان، خدمة فوري، كارت كتبنا مسبق الدفع من فئة 20 جنيهًا ومن فئة 50 جنيهًا)

تساعد «كتبنا» أيضًا الناشرين على التغلب على متاعب النشر التقليدي، حيث يحصل الناشر على 30% من مبيعات الكتاب عكس دور النشر التقليدية التي تعطي المؤلف من 10% إلى 15%، كما يحصل المؤلف على نسخ مجانية مطبوعة من كتابه حسب الباقة المتعاقد عليها. تقوم كتبنا بتحصيل قيمة مبيعات كتب المؤلف، وإيداع حصته في حسابه البنكي كل 3 شهور، بجانب

موافاته بتقرير دوري للمبيعات. يتوفر الكتاب على المنصة للطلبات، خلال 12 أسبوعًا فقط من التعاقد مع الكاتب. تسجيل الكتاب عبر كتبنا، بحيث يمكن للمؤلف دخول أي مسابقات رسمية أو التقديم لأي جوائز محلية أو إقليمية أو عالمية. اشتراك سنوي مجاني لنشر أي عدد من الكتب إلكترونيًا على منصة كتبنا.[6]

من خلال التعريف بمنصة كتبنا، سنجد أن عناصر الاقتصاد التشاركي التي تتقاطع معها تتمثل في الوصول إلى المنتجات والخدمات دون الحاجة إلى امتلاك الأصول الأساسية، وتفتقر إلى باقي العناصر، وهو ما يمثل أغلبية النماذج الموجودة حاليًا، رغم دورها الكبير الذي يمكن أن تؤديه في مواجهة التحديات التي تواجه القطاع الثقافي والفني في مصر والوطن العربي

والجدير بالذكر، أنه في عام 2018، في إطار مشروع تخرجي أنا ومجموعة من الزميلات من دبلوم التنمية الثقافية، انتبهنا إلى أن التحديات التي يمر بها المشهد الثقافي والفني في مصر، تستلزم تدخلات قائمة على التشبيك والتشاركية، لذلك قمنا بتصميم ملتقى «كفّك» لدعم المؤسسات الثقافية والفنية من خلال التوعية بمبدأ التكامل المؤسسي والاقتصاد التشاركي

وكان المشروع يستهدف بشكل أساسي تكوين وإتاحة بنية معلوماتية للمؤسسات الثقافية والفنية، قائمة على الموارد والاحتياجات، من خلال بناء «الشبكة الثقافية المصرية». وبناء قدرات المؤسسات الثقافية والفنية في مصر على كيفية التشبيك وبناء التحالفات من خلال التكامل المؤسسي والاقتصاد التشاركي، لمواجهة التحديات التي يواجهها المشهد الثقافي والفني في مصر، والتي جاءت في مقدمتها التشريعات، والتمويل، والتسويق

وقد استطعنا خلال هذا الملتقى الوصول إلى عشرين كيانًا ثقافيًا تقريبًا على مستوى مصر، وبناء قدراتهم في هذا المجال، ولكن بسبب ضخامة المشروع وضعف الموارد، لم تكتمل المراحل التالية، برغم نجاح النموذج التجريبي، وإثبات مدى احتياج هذه الكيانات، إلى نماذج اقتصاد تشاركي حقيقية، تساعدها في تخفيض حجم الموارد، وتبادل الأصول، واستغلالها بشكل أمثل، ما سينعكس على جودة أداء، وفرص استدامة كثير من الكيانات

التوصيات

من خلال ما سبق، يمكن تلخيص التوصيات فيما يلي:

- ضرورة التوعية بمفهوم الاقتصاد التشاركي، وحث العاملين في مجال الصناعات الإبداعية على التوجه إليه، كإحدى آليات مواجهة التحديات التي يشهدها القطاع الثقافي والفني في مصر والوطن العربي، من خلال تبنيه من الجهات المعنية بالصناعات الإبداعية في مصر والوطن العربي.
- تعديل دور وزارة الثقافة في مصر من السيطرة والمراقبة، إلى تنسيق وتهيئة المشهد لقطاعات الإنتاج الفني والصناعات الإبداعية المختلفة، بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى اقتصاديًا وتشريعيًا.
- ضرورة تعديل فكر وزارة الثقافة في مصر في التعامل مع الإنتاج الثقافي والفني، وتبنيها لمفهوم ومبادئ «الصناعات الإبداعية، والاقتصاد الإبداعي» والذي من شأنه تطوير رؤيتها وسياسة عملها القائمة على مبادئ تأسيسها في عهد الاشتراكية، لتستطيع المقاومة والصمود في عهد الرأسمالية وريادة الأعمال، والعمل بمبدأ «لا نهدف إلى الربح، ولا نسعى إلى الخسارة».
- ضرورة وجود بنية معلوماتية للكيانات الثقافية والفنية في مصر والوطن العربي، تمكن العاملين في هذا المجال من إيجاد شركاء، والتشبيك معهم.
- دعم التوجه للاقتصاد التشاركي، والتوعية بأثره في البيئة ودعم الاقتصاد الأخضر، وتوفير فرص أكبر للاستدامة.

هوامش

1 الصناعات الإبداعية ودورها في الاقتصاد العربي والإفريقي، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 8 إبريل 2020 https://shorturl.at/SPQiE

2 توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف 2022 https://shorturl.at/NhhMb

3 رانيا علاء الدين، دراسة واقع ومستقبل الاقتصاد الإبداعي المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 14، عدد 3، يوليو 2023، https://shorturl.at/TtILU

4 محمد محمود عبدالعال، السياسات الثقافية المصرية خلال الفترة (2009-2020) دراسة في الدور والفاعلين والخصائص، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 23، عدد 3، يوليو 2022، https://shorturl.at/IByQ6

5 أيمن صالح، الاقتصاد التشاركي في ظل التطور التقني، صندوق النقد العربي، 2023 https://shorturl.at/pzyny

6 الموقع الرسمي لمنصة «كتبنا»، https://kotobna.net/ar/about

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.